مركز البحر الأحمر
للدراسات السياسية والأمنية
Red Sea Center
for political and security studies

دراسة بعنوان

التصعيد الحوثي في البحر الأحمر

الأحداث والتداعيات

إعداد: محمدالولص بحيبح
رئيس مركز البحرالأحمر
للدراسات السياسية والأمنية

فبراير - 2024م

مقدمة:

مع بدء حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي جاءت إثر (طوفان الأقصى)، العملية التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية على غلاف غزة، في الـ (7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023) رداً على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحق الفلسطينيين، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام تلتقط إشارات، كانت تبعثها الجماعة الحوثية من اليمن، تتضمن استعدادها للانخراط في الصراع، بمزاعم النصرة لغزة وللضغط على الكيان الإسرائيلي لكي يوقف قصفه (الهمجي) ثم اجتياحه للقطاع والذي أحدث أكبر أزمة إنسانية خلفت دماراً هائلاً وعشرات الآلاف من القتلى والجرحى.

ورغم أن الإشارات الحوثية، التي أتت عن طريق تهديدات أطلقتها الجماعة في عديد مواقف لها، ضمن انخراطها في ما يعرف بوحدة الساحات مع إيران وأذرعها في المنطقة وذلك على شكل (خطابات وكتابات) (1) هددت فيها بالتدخل - دون بيان نوع التدخل- لتترجم بعدها إلى تدخل وتصعيد عسكري خطير في مياه البحر الأحمر وخليج عدن، جعل اليمن في قلب الأزمة، حيث أصبح مهدداً لحياة اليمنيين بالدرجة الأولى في أمنهم الغذائي واقتصادهم بشكل عام الذي في الأصل يعاني من تبعات الصراع التي تسببت باندلاعه الجماعة الحوثية قبل سنوات "مطلع العام 2015"، كما للتصعيد الأخير عرض البحر تأثيرات أخرى إنسانية وبيئية، وصولاً إلى المخاطر التي أصبحت مهددة للملاحة الدولية وأحد أهم خطوط الإمداد والطاقة، والذي يربط قارتي آسيا وأوروبا، ناهيك عن إحياء القرصنة البحرية في هذه المنطقة، والذي وضعها تحت رحمة اللاعبين الدوليين الذين أخذوا يأتون ببوارجهم، وإنشاء التحالفات العسكرية والتي قد تعمق من المأساة الإنسانية في البلاد، ولا تعمل على حل أسّ المشكلة، بل تعمل على تقويتها ومدها بالحياة والمتمثل بانقلاب

الحوثيين، الجماعة القادمة من خارج الدولة، فبعد أن كان تأثيرها داخلياً ومحمياً دولياً أصبح يهدد الإقليم والعالم عبر شريان يمر عليه 12 % من التجارة الدولية.

ومع أن تصعيد الجماعة الحوثية، التي تعدّها الحكومة اليمنية أداة طيعة بيد إيران، يفاقم من حالة الجوع، ويزيد من الأزمات الاقتصادية برمتها إضافة إلى السياسية والاجتماعية وغيرها من التأثيرات إلا أن المجتمع الدولي صبّ جل اهتمامه بالتأثيرات التي تلحق التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، لذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح بعض التأثيرات لذلك التصعيد في نواحيه التي تمس حياة الناس بطريقة مباشرة كالأمن الغذائي، بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية والبيئية والإنسانية، مع الإشارة إلى التأثيرات على الملاحة الدولية وأمداد الطاقة العالمية، فضلاً عن تقديم توصيات أو خيارات لمواجهة تلك المخاطر، أو على الأقل التخفيف منها في ظل التعقيدات الحاصلة.

مظاهر ودلالات التصعيد

منذ الـ (19 أكتوبر/ حتى 14 نوفمبر) من العام المنصرم (2023) أخذت الجماعة الحوثية التصعيد بالتدرج، وهو ما يمكننا أن نطلق عليه (المستوى الأول) من التصعيد، وبدأ مع إعلان الإدارة الأمريكية في 19 أكتوبر تمكن مدمرتها (إس إس كارني) من إسقاط خمسة صواريخ كروز وثلاثين طائرة مسيرة، قبل وصولها إسرائيل، مشية أن من أطلقها الحوثيون. (2) لتعاود الجماعة الكرة في 27 أكتوبر من الشهر ذاته بإطلاق طائرتين بدون طيار تم إسقاطهما أو تحطمتا في مصر، إحداهما أصابت مبنى في مدينة طابا المصرية، أما في 31 أكتوبر فقد أطلق الحوثيون صواريخ باليستية من نوع كروز ومسيرات، على مدينة إيلات في جنوب إسرائيل لتعلن الأخيرة إنها تمكنت من إسقاطها، وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني، أطلق الحوثيون صواريخ باليستية على أهداف إسرائيلية، بما في ذلك إيلات، وقام الجيش الإسرائيلي أيضاً باعتراضها. (3)

وكون هذا التصعيد بدا خافتاً وغير مجد، اتخذت الجماعة مستوى ثانياً أكثر خطورة، لتحقيق أهداف عدة منها ما يتصل بوضعها الداخلي وأيضاً لتثبيت نفسها في المعادلة الإقليمية والدولية على حساب الحكومة الشرعية، إلا أنه تصعيد أكثر مساساً باليمنيين ودول الجوار، (المشاطئة) للبحر الأحمر، كما يمس في الوقت نفسه الملاحة الدولية، وخطوط إمداد الغذاء والطاقة العالمية، كون البحر الأحمر يعتبر ساحة استراتيجية للعديد من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على حد سواء، وهو بمثابة ممر مائي بالغ الأهمية للتجارة العالمية، ويُعدُّ طريقاً للتجارة الرئيس بين أوروبا وآسيا عبر قناة السويس، ويُمثل حوالي 12% من التجارة العالمية و40% من التجارة بين آسيا وأوروبا. (4)

نتيجة ذلك اتخذ هذا التصعيد منحى آخر، تمثل بالتدخل الأمريكي البريطاني المباشر، ثم الأوروبي، وهو ما استثمرته الجماعة داخلياً كذلك، من خلال تطبيق شعارها التقليدي بأنها في مواجهة أمريكا والغرب ومعهم إسرائيل، إلا أن هذه الدول مجتمعة ومعهم دول أخرى غربية (أوروبية) وآسيوية كاليابان أخذت في التصعيد المقابل، إما عن طريق إرسال البوارج أو بتنفيذ الضربات الجوية على مواقع في الداخل اليمني (المناطق الخاضعة للحوثيين) وهو التصعيد الذي بدأ زمنياً في الـ 19 من نوفمبر الماضي، عقب استيلاء حوثي على السفينة التجارية "غلاكسي ليدر".

وعلى الرغم من أن "غلاكسي ليدر" سفينة مملوكة لشركة "أبراهام رامي أونغار" ومقرها إسرائيل، وأن احتجازها من قبل الحوثيين يأتي ضمن تهديدهم بأن لن يستهدفون سوى السفن الإسرائيلية، إلا أن ردود الفعل الغربية كانت عكس ذلك، فقد اعتبرت الأمر قرصنة وإرهاباً، - وهو كذلك - إذ سيؤثر على الملاحة الدولية، لتتبع الجماعة الحوثية العملية في 24 نوفمبر بعملية أخرى تمثلت في مهاجمة سفينة حاويات يملكها ملياردير إسرائيلي آخر، في المحيط الهندي، عبر طائرة مسيّرة يعتقد أنها من نوع "شاهد136" الإيرانية، وهي العملية إلتي تسببت بأضرار دون إصابات بشرية.

عودة القرصنة

لتتواصل عمليات التصعيد بعدها في منحى أو مستوى ثالث، وذلك منذ 26 نوفمبر إذ أعلنت الولايات المتحدة يومها إن المدمرة "مايسن" حررت ناقلة الحاويات "سنترال بارك"، بعد ساعات من اختطافها على يد مسلحين صوماليين في خليج عدن، فيما استهدف صاروخان السفينتين "مايسن" و"سنترال بارك"، انطلقا من الأراضي اليمنية، وفي اليوم ذاته أسقطت سفينة حربية تابعة للبحرية الأمريكية طائرة بدون طيار تابعة للحوثيين بالقرب من مضيق باب المندب، وفي 3 ديسمبر/ كانون الأول، أطلقت صواريخ باليستية تجاه ثلاث سفن تجارية جنوبي البحر الأحمر، بينما أسقطت سفينة حربية أمريكية ثلاث طائرات بدون طيار تابعة للحوثيين.

وهنا يبدو أن التصعيد أخذ يتجه إلى تأثيره الإقليمي، مهدداً مصالح البلدان المشاطئة للبحر الأحمر، سواء في جانبه الشرقي أو الغربي ليعيد مجدداً مشكلة القرصنة إلى الواجهة، والتي تأتي متزامنة مع التوترات الإقليمية بعد توقيع الاتفاق المبدئي بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال الانفصالي بشأن النفاذ إلى البحر الأحمر، كما أن عودة نشاط القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية بنظر الخبراء تفاقم من الأوضاع الأمنية الهشّة في الصومال مع تنامي هجمات حركة الشباب الإرهابية. مما ينتج هذا المشهد الأمني المضطرب مساحة وفرصة تستغلها الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة وفي مقدمتها حركة الشباب في الصومال من أجل التمدد والسيطرة لمساحات أوسع على هذا الممر البحري.

هذا التصعيد الخطير، يعطي دلالة أكثر على التأثيرات الأمنية التي يفرضها واقع المنطقة الملتهب أصلاً، ويعيد تجربة "القرصنة البحرية"، التي تتطلب التحشيد للقوات والبوارج وجاء ذلك بعد استيلاء مسلحين وصفوا بالمجهولين لساعات على ناقلة النفط CENTRAL PARK المملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، في خليج عدن، قبل أن يتم تحريرها والقبض على 5 من المسلحين بواسطة القوات البحرية الأمريكية، ورغم أن الحكومة اليمنية حينها اتهمت رسميا الحوثيين بالوقوف خلف الحادث، إلا أن البنتاغون تحدث عن قراصنة صوماليين. وفي كل الأحوال، يبدو أن تصعيد الحوثيين أسهم بوضوح في خلق بيئة خصبة للأعمال العدائية والقرصنة ضد السفن الدولية في أحد أهم الممرات المائية في العالم، الذي تمر منه نسب ضخمة من التجارة العالمية ومواد الطاقة والوقود. (5)

عن ذلك يقول (إيان رالبي) وهو مؤلف أميركي يقدم المشورة للحكومات وللصناعة بشأن المسائل البحرية: إلى أن الشحن بالقرب من البحر الأحمر شهد أيضًا ارتفاعًا طفيفًا في أعمال القرصنة في أواخر عام 2023 وأوائل عام 2024. ومن المرجح أن يشعر بمزيج الضغوط التي تؤدي إلى تغيير المسار وارتفاع التكاليف والتأخير بشكل أشد هم أولئك الذين يملكون الأقل. (6) في إشارة إلى الأزمات المستمرة في السودان وإثيوبيا وإريتريا، ومنها "اليمن" والتي قد تتأثر في وصول المساعدات الإنسانية والمعونات الغذائية والإمدادات الطبية وإمدادات المياه في الوقت المناسب.

أعمال القرصنة تلك تواصلت حيث اختطف قراصنة صوماليون سفينة البضائع السائبة "روين" في 14 ديسمبر/ كانون الأول ،2023 في موقع يبعد نحو 400 ميل بحري شرقي جزيرة سقطرى، ثم قاموا باقتيادها مع 17 بحارًا إلى قبالة ساحل بورتلاند. (7)

عسكرة البحر الأحمر وخليج عدن

مع أن التصعيد في تصاعد، آثرت الدول المعنية أن تكون غير حاضرة وهي الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر وترى ان هذا الموقف صائبا لما من شانة ايجابية

مصالحهم الاقتصادية وهناك الكثير من يرى صوابية هذا الموقف لهم, نشاهد بان هناك سيناريو وتحركات دولية في البحر الأحمر تقود البحر الأحمر ومضيق باب المندب إلى مرحلة عسكرة البحر الأحمروبهذا تدخل المنطقة طور العسكرة الدولية، وفي هذا السياق أعلنت الولايات المتحدة تشكيل قوة عسكرية مع 38 دولة أسمتها بـ (قوة المهام المشتركة 153) والتي يتركز عملها على البحر الأحمر وخليج عدن لمرافقة السفن التجارية وتأمين الملاحة البحرية، كذلك، توجهت إسرائيل بشكل رسمي إلى عدة دول بينها بريطانيا واليابان بهدف تشكيل قوة عمليات مخصصة للعمل في البحر الأحمر. (8) وهو الأمر الذي اعتبرته مراكز أبحاث دولية بأنه تضخيم من قبل الإدارة الأمريكية لهجمات الحوثيين على الملاحة في البحر الأحمر سعيا لشرعية دولية تهدف إلى عسكرة المنطقة، والسيطرة على واحدٍ من أهم الممرات المائية في العالم. (9) إلا أنه بعيداً عن هذا التحليل، فإن هذا التشكيل الدولي، بينما هدفه المعلن هو مواجهة الحوثيين في البحر الأحمر، إلا أن هناك أهدافاً غير معلنة، فواشنطن تدرك أهمية البحر الأحمر منذ حرب أكتوبر 1973. ومن ثم فإنها تستخدم هذه الهجمات ذريعةً من أجل عسكرة البحر الأحمر، وجعله منطقة نفوذٍ لها، وللسيطرة على باب المندب، وإدخال أكبر قدرٍ من القوات الأمريكية إلى المنطقة، لتسمح لها بالمناورة السياسية وحماية أمن إسرائيل؛ وذلك عن طريق خلق عدوٍ وهمي والاستفادة منه كما حدث في أفغانستان والعراق، ليصبح البحر الأحمر محل تنافسٍ دوليٍّ كبير نظراً لوجود 11 قاعدة عسكرية في منطقة القرن الأفريقي القريبة من مدخله، تتبع العديد من الدول المتنافسة إقليمياً ودولياً، الأمر الذي يؤدي إذا ما تفاقمت حدة المواجهات إلى اندلاع حربٍ دولية، وفرض شروطٍ جديدة على منطقة البحر الأحمر والملاحة الدولية فيه والتي تعده واشنطن ذا أولويةٍ استراتيجية.(10)

عقب ذلك أفرزت التوترات المتصاعدة بنذر عدم استقرار، وهو ما يهدد حركة الملاحة البحرية، والتجارة الدولية، وتعطيل سلاسل الإمداد والتوريد العالمية في هذا الممر البحري الحيوي، والارتدادات الخطرة على مصالح الدول المشاطئة والدول الإقليمية والدولية الأخرى. ضمن هذا السياق، أعلن الاتحاد الأوروبي إطلاق مهمة بحرية تُعرف بعملية "أسبيدس- Aspides" أو عملية "الدرع أو الحامي" في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، بمشاركة خمس دول أوروبية (فرنسا، واليونان، وإيطاليا، وألمانيا، وبلجيكا)، وستكون المهمة بقيادة اليونان وتحت إشراف الأدميرال اليوناني "فاسيليوس جريباريس" من مقره في مدينة لاريسا باليونان، من أجل تأمين حركة الشحن البحري، وحماية خطوط الملاحة البحرية وأصولها، وضمان أمن الطاقة الأوروبي، وصدّ هجمات الحوثيين. وتم تحديد 19 فبراير 2024 موعدًا

لإطلاق هذه المهمة بميزانية 8 ملايين يورو، ومن المقرر أن تستمر لمدة عام، مع إمكانية تعديل الجدول الزمني إذا لزم الأمر. (11)

آخر مظاهر التصعيد

في سياق آخر ومع نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر الماضي، وطيلة شهري "يناير وفبراير" من العام الجاري (2024) دخلت التوترات في البحر الأحمر مرحلة تصعيد لافتة منذ استهداف الحوثيين، حيث اعترضت البحريتان الأمريكية والفرنسية أسلحة مختلفة، قبالة السواحل اليمنية، في البحر الأحمر، وفي آخر مظهر للتهديدات أعلن الحوثيون في 9 ديسمبر عزمهم استهداف أي سفينة تكون وجهتها إسرائيل، أياً كانت جنسيتها، وأن هذا الإجراء جاء بعد نجاحهم في حرمان السفن الإسرائيلية من المرور في البحر الأحمر. (12)، أما في 9 يناير/ كانون الثاني الجاري، فقد تم استهداف سفينة أمريكية بشكل مباشر، بعد أن كان الحوثيون يستهدفون سفن شحن تملكها أو تشغلها شركات إسرائيلية أو تنقل بضائع من وإلى إسرائيل، وفي 12 يناير.

إثر ذلك أعلن البيت الأبيض في بيان مشترك لـ10 دول، أنه "ردا على هجمات الحوثيين (13) ضد السفن التجارية في البحر الأحمر، قامت القوات المسلحة الأمريكية والبريطانية بتنفيذ هجمات مشتركة ضد أهداف في مناطق يسيطر عليها الحوثيون في اليمن". وفي إطار التصعيد المتواصل في المنطقة، استهدفت الجماعة في الثاني من فبراير 2024، سفينة شحن باستخدامهم لأول مرة الزوارق المفخخة منذ بدء التصعيد، بحسب تصريحات الجيش الأمريكي. كما شنت الجماعة عمليتين عسكريتين في البحر الأحمر؛ الأولى استهدفت سفينة أمريكية (Star nasia)، والأخرى استهدفت سفينة بريطانية (Morning Tide)، وذلك في السادس من فبراير 2024. (14)

اقتصادياً.. اليمن في قلب الأزمة

كل تلك الأحداث ومستويات التصعيد فتح جحيماً جديداً على البلاد، ومع استمرار الهجمات الحوثية على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن، زاد المخاوف من تفاقم الأوضاع الاقتصادية، فاليمن التأثيرات عليه مباشرة، فهو في قلب الأزمة، وهي المخاوف التي أخذت أبعاداً عدة اقتصادية وأولها الأمن الغذائي أو عدم وصول مادة القمح، وإن وصلت بأسعار مضاعفة.

إزاء ذلك حاول الحوثيون إزاحة تلك المخاوف بالظهور بنشوة المنتصر، الذي استطاع أن ينقل نصرة "الفلسطينيين" من القول إلى الفعل؛ إذ إن الجماعة بنظر مؤيديها فعلت ما لم تفعله الدول العربية، وكسبت أصواتاً مؤيدة في العديد من دول المنطقة. لكن (الكثير) يرون أنها قامت بما قامت به في البحر الأحمر، لتلبية رغبات إيران، أكثر من كونها ثقة بقدرتها على مواجهة التبعات. (15) ويرى هؤلاء أن "الدور الذي لعبه الحوثيون في موضوع غزة غير مؤثر"، على صعيد الصراع هناك، بقدر ما جاء تدخلهم تنفيذاً لأجندة إيرانية، ألحقت الضرر باليمن قبل غيره، حيث تراجعت جهود السلام وشهدت العملة اليمنية انهياراً متسارعاً وسط المخاوف من أن "يلقي استمرار الأزمة بظلاله على المساعدات الإنسانية وتمويلات المانحين التي تراجعت بشكل كبير العام الماضي". (16)، كل تلك المخاوف تضاف إلى تقارير أكدت أن في العام 2023 كان حوالي 21,6 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية و17 مليون شخص في حالة انعدام في الأمن الغذائي بينما تتمثل أغلب التأثيرات في جانبها الاقتصادي في التالي:

ارتفاع تكاليف الشحن

بات اليمن يشهد ارتفاعاً في تكاليف الشحن الناجم عن كلفة التأمين ضد الحرب، يضاف إلى ذلك بأن عمليات التصعيد الأخيرة وإعادة تصنيف الحوثيين كمجموعة إرهابية تهدد بتأجيج الأزمة الإنسانية، حيث تتعرّض عمليات الإغاثة والتمويل للخطر. وبالتالي، فإنّ قدرة البلاد على امتصاص التأثير المحتمل لارتفاع الأسعار ضئيلة. (17) وهذا التأثير الذي يعد الأول وسيترك حتماً تأثيرات أكبر تتجاوز المواد الغذائية الأساسية لتصل إلى باقي القطاعات المحلية المعتمدة على الاستيراد

في مدخلاتها أو تسيير أعمالها أو على تسويق الواردات ذاتها، وبالتالي فإن حجم الضرر المتوقع على الاقتصاد اليمني أكبر مما توحي به المعطيات الأولية. (18)

وفي هذا السياق تشهد أسعار الشحن البحري إلى الموانئ اليمنية ارتفاعاً قياسياً، وقد وصلت هذه الأسعار ذروتها بين نهاية شهر ديسمبر وبداية يناير الفائتين قبل أن تتراجع تدريجياً إلى مستويات أقل في الوقت الحالي، وإن كانت في الحقيقة لاتزال مرتفعة جداً وتوازي أضعاف متوسط الأسعار المتعارف عليها قبل التطورات الأخيرة. (19)

كما يواجه الشحن إلى اليمن زيادة تكاليف النقل والخدمات اللوجستية نظراً لتصنيف اليمن على أنها منطقة "عالية المخاطر". فبحسب تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021، فإن أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب لتغطية الخسائر أو الأضرار المحتملة للسفن تسببت في زيادة تكلفة التأمين على الشحن إلى ميناء عدن بمعدل 15 ضعفا بالمقارنة بتكلفة التأمين العادية. والمستهلكون اليمنيون هم من يتحملون تكاليف التأمين الإضافية هذه في نهاية المطاف والتي تصل إلى أكثر من 20 مليون دولار أمريكي سنويًا. (20)

انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع

يعدُّ الأمن الغذائي أحد أبرز التداعيات الاقتصادية والإنسانية التي يخلفها استمرار التصعيد الحوثي الراهن، في البحر الأحمر وخليج عدن، ومع ذلك لم تحظ هذه التداعيات بالقدر المناسب من اهتمام المجتمع الدولي، الذي صبّ اهتمامه أكثر بالتأثيرات الكبيرة، التي لحقت بالتجارة الدولية والاقتصاد العالمي، مع أنّ اضطراب الملاحة في البحر الأحمر وفق خبراء انعكس بشكل كبير على ارتفاع أسعار السلع، بما فيها أسعار الوقود، وهو الأمر الذي فاقم من حدة الوضع الإنساني الصعب والمجاعة في اليمن. (21)

وللتدليل على ذلك فإن أسعار شحن الحاويات من الموانئ الصينية، إلى الموانئ اليمنية الرئيسة في عدن والحديدة مستقرة عند ضعف متوسط الأسعار قبل التطورات الأخيرة، في الوقت الذي استقرت أسعار الشحن إلى بقية موانئ دول

منطقة البحر الأحمر وخليج عدن عند ضعفي إلى ثلاثة أضعاف المتوسط السابق؛ مع العلم أن هذا الفارق لصالح الموانئ اليمنية يعود إلى أن أسعار الشحن إليها كانت مرتفعة أساساً من قبل بسبب الصراع الدائر في البلد منذ العام 2015، حيث كانت أسعار الشحن إلى موانئ عدن تعادل ضعف متوسط أسعار الشحن للموانئ القريبة في المنطقة بينما كانت أسعار الشحن إلى موانئ الحديدة تبلغ ضعفي أسعار الموانئ القريبة.(22)

أما عن تأثيرات هذا الارتفاع فإنه من المتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع موازٍ في أسعار مختلف السلع والبضائع المستوردة، وأهمها المواد الغذائية الأساسية والمشتقات النفطية، خصوصاً وأن اليمنيين يعتمدون على الاستيراد في تلبية 90% من احتياجاتهم من المواد الغذائية الأساسية، وبالتالي فإن أي ارتفاع في الأسعار بسبب ارتفاع تكاليف الشحن لن يترك أمامهم خيارات بديلة.

إلى ذلك تزداد المخاوف من تأثر سلاسل الإمداد وتدفق السلع إلى اليمن، خصوصا وأن بلادنا تعتمد في أكثر من تسعين بالمائة على الاستيراد لتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان، وتأتي هذه المخاوف من إيقاف الشركات الكبرى لأنشطتها الملاحية عبر البحر الأحمر، سينمي المخاوف (23)، ويقرر مهتمون بالشأن الاقتصادي اليمني، بأن "الأحداث المستمرة في البحر الأحمر خلقت أزمة فيما يتعلق باستيراد السلع على مستوى اليمن، وخلال الفترة الأخيرة ارتفاعا فيما لا يقل عن 200 بالمئة بأسعار الشحن والتأمين في كثير من الحاويات التي تمر عبر باب المندب. (24)

تضاعف خسائر اليمن الاقتصادية

من خلال التصعيد الأخير تضاعفت خسائر الاقتصاد اليمني، وهي الخسائر التي بدأت في أكتوبر ونوفمبر 2022، حين استهدف الحوثيون لموانئ النفط في محافظتي شبوة وحضرموت، (الضبة والنشيمة وقنا) شرقي البلاد، ليبدأ من حينها نزيف الاقتصاد اليمني، بخسائر مهولة؛ جراء توقف الصادرات النفطية الحكومية حتى اليوم، وتلك الخسائر المالية قدرتها الحكومة في بلاغ تقدمت به للأمم المتحدة بـ1.5 مليار دولار، جراء توقف تصدير النفط إثر تلك الهجمات الحوثية كما هددت الجماعة باستهداف سفن نقل النفط في حال اقترابها من موانئ التصدير. (25) بالتزامن منع الحوثيون مرور البضائع القادمة من مناطق سيطرة الحكومة وشحنات

غاز الطهي المنتج في تلك المناطق إلى مناطق سيطرتهم، ما أثر على الإيرادات الحكومية وزاد من معاناة السكان. (26)

أما عن التصعيد العسكري الراهن فقد فاقم من أزمة النقل البحري عبر البحر الأحمر وخليج عدن، وهو ما يؤثر بشكل واضح في النشاط الملاحي للموانئ اليمنية، لاسيما ميناء عدن، الواقع تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، وفي حال استمرار مُهددات الملاحة البحرية الدولية قبالة اليمن فإنها قد تدفعه إلى شفير كارثة إنسانية حقيقية استطاع أن يتجنَّبها بالكاد خلال السنوات الماضية.

فقدان المهن والأعمال

على الرغم من أن التأثيرات ستنال من كل الفئات في المجتمع اليمني، بما فيهم التجار ورؤوس الأموال، إلا أن تلك التأثيرات ستتفاوت بينما ستنال أكثر من مهن وأعمال بعينها كمهن الصيد والسياحة والزراعة، فالقطاع (السمكي) الذي كان يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، حيث يحتل المركز الثاني في الناتج المحلي بعد النفط، وذلك في الظروف العادية، إلا أنه تأثر تأثراً كبيراً جراء الحرب التي تسببت بها الجماعة الحوثية منذ انقلابها على الدولة في العام 2014.

وتشير التقديريات، والبيانات الرسمية إلى أن إنتاج اليمن من الأسماك والأحياء البحرية كان يبلغ سنويا حوالي 200 ألف طن قبل العام 2015، إذ كان يتم تصدير ما بين 40 إلى 50 بالمائة من هذا الإنتاج، وكان يدر عائدات تقدر بحوالي 300 مليون دولار، غير أنه ومنذ اندلاع الحرب انخفض حجم الإنتاج للنصف نتيجة نزوح الصيادين والعاملين في القطاع السمكي. (27)

هذا التأثر زادت منه الهجمات الحوثية الأخيرة عرض البحر الأحمر وخليج عدن، وهو ما أوضحه مسؤول حكومي بأن تصاعد الأحداث في البحر الأحمر زاد الأوضاع سوءاً بالنسبة لأنشطة الصيد في اليمن والقطاع السمكي بشكل عام، لتضع المزيد من الأعباء على كاهل الصيادين، الذين يعانون من انحسار أعمالهم، وتضرر موانئ الصيد والقوارب، بفعل الحرب الأهلية التي تمزق البلاد منذ تسع سنوات. وأفاد أن أنشطة القطاع السمكي منيت بأضرار كبيرة ودمار شبه كامل للبنية التحتية

بسبب الحرب، وتفاقم الأوضاع مع اندلاع التوتر في البحر الأحمر، مما زاد المخاوف على أرواح الصيادين، وعرضهم للخطر.

كما أن أكثر من 28 ألف صياد يمني يعتمدون على العائدات من صيد الأسماك في البحر الأحمر ويعولون بذلك 28 ألف أسرة، ومع زيادة حدة التوترات المتصاعدة على الشريط الساحلي اليمني زادت مخاوف الصيادين مما جعلهم يضطرون إما إلى ترك المهنة التي تساعدهم في البقاء، أو المجازفة بحياتهم وفي كلتا الحالتين بات الصياد اليمني هو الضحية الأولى من تلك الحرب المزعومة ". (28)

يضاف إلى ذلك حركة آلاف الصيادين المحدودة قرب الشواطئ اليمنية مشوبة بالحذر والخوف مع انتشار البوارج والقطع الحربية الغربية في مياه البحر الأحمر، ما أثر على مناطق الصيد في محافظات اليمن الشمالية الغربية مثل الحديدة وحجة ومناطق الخوخة والمخأ وذباب وباب المندب، وإذا ما استمر التصعيد أو في حال لجأ تحالف "حارس الازدهار" الذي تقوده الولايات المتحدة إلى فرض حظرٍ على الموانئ اليمنية، فإن من المتوقع حينها أن يضطر العديد من التجار إلى التفكير في استخدام موانئ أخرى لدول مجاورة مثل ميناء صلالة بسلطنة عمان، الأمر الذي ستكون نتائجه السلبية مدمرة للنشاط الملاحي في ميناء عدن، حيث سيفقد الكثير من العمال وظائفهم، فضلاً عن ما سيتسبب به ذلك من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وتراجع حركة الاستيراد والتصدير، ومن ثمّ مفاقمة الأزمة الإنسانية في البلاد. (29)

بحار اليمن والتأثير البيئي

مع زيادة الاستهدافات الحوثية للسفن، زادت مخاطر التأثر بيئياً نتيجة مواجهة أي تسربات نفطية، فالصواريخ والمسيرات التي تطلقها الجماعة الحوثية لا تفرق بين سفينة وأخرى، وفي آخر استهداف أصاب صاروخ باليستي سفينة تسبب بتسرب نفطي في البحر الأحمر بطول 18 ميلاً. وذكرت وسائل إعلام أن السفينة تدعى "روبي مار" وهي مملوكة للبنانيين وترفع علم بيليز ومسجلة في المملكة المتحدة، وكانت تحمل 41 ألف طن من الأسمدة عندما أصيبت بواحد من صاروخين باليستيين تم إطلاقهما من أراضي الحوثيين في اليمن". (30)، ومن المحتمل أن يكون الضرر الذي لحق بالسفينة هو الأهم في الهجمات التي شنتها جماعة الحوثي، التي استهدفت السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن منذ أشهر، كما لا يزال من غير الواضح ما هو نوع المادة التي تسبب البقعة.

علماً أن مثل هذه الهجمات سيكون لها تأثير إقليمي، مما قد يهدد صيد الأسماك والمجتمعات الساحلية وواردات الإمدادات الغذائية، وهو ما سبق أن تم التحذير منه بأن تلك الهجمات الحوثيين تشكل خطراً جسيماً على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي في البحر الأحمر. ويمكن أن يؤدي استخدام الصواريخ والطائرات من دون طيار والألغام والقوارب لمهاجمة السفن إلى تسريبات النفط وغيرها من المخاطر البيئية، مما يؤثر في الحياة البحرية والنظم البيئية. (31)

الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة

كون البحر الأحمر يعدّ شرياناً للتجارة البحرية وإمداد الطاقة، لذا التداعيات الاقتصادية المترتّبة على هجمات الحوثيين كبيرة، وهو ما ينذر بعواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي بشكلٍ أوسع، حيث إنّ الارتفاع في تكاليف الشحن يُهدّد بتأجيج التضخم المرتفع أصلاً. (32) كما أن التداعيات ستشكل تهديدًا مباشرًا للتجارة الدولية، من خلال التأثير على أسعار النفط، وتوقع زيادتها حال استمرار هذه الهجمات، عن طريق عرقلة عبور الناقلات النفطية إلى مختلف دول العالم، بجانب ارتفاع تكلفة التأمين على الشحن واللوجستيات، وهو ما سينعكس مباشرة على زيادة أسعار السلع وبالتالي رفع معدلات التضخم عالميًا. (33)

ومع أن الهجمات تسببت بشلّ حركة التجارة العالمية بشكلٍ فوريٍ، إلّا أنّ الاستجابة الدولية التي قادتها الولايات المتحدة زادت من احتمال تصاعد الصراع والأضرار الاقتصادية ليس إلّا. إذ يُنذر تزايد حدّة التوتّرات في مضيق البحر الأحمر بسلسلة من التصعيد التي قد تعيد رسم التوازنات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب الطويلة في اليمن. (34) حيث حشدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تحالفاً بحريا مكوّناً من 20 دولة في ديسمبر عُرِف باسم "حارس الازدهار" (Operation Prosperity Guardian) لضمان حرية الملاحة في الممرّات المائية، بينما شنّت موجة من الضربات العسكرية ضد مواقع الحوثيين داخل اليمن بغارات استهدفت مواقع عسكرية تابعة للحوثيين، أطلقت عليها عملية "سهم بوسيدون" (Archer Poseidon).

وكنتيجة طبيعية، فإنه عقب الهجمات الأمريكية البريطانية، أصبحت السفن التابعة لدول تحالف "حارس الازدهار" أهدافاً لجماعة الحوثي، وهو الأمر الذي فاقم الوضع وزاد خطورة الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن. علاوة على ذلك، عاملت الولايات المتحدة المسألة على أنّها منفصلة عن حرب غزة ومنحت إسرائيل سقفاً غير محدود لارتكاب الجرائم، ما يزيد احتمال تفاقم الأوضاع وتدهورها أكثر ممّا هي عليه. (35)

ويذهب اقتصاديون إلى أن استمرار الهجمات سيسهم في تردي التجارة العالمية، بل وستضعها في مأزقٍ كبير، كما أنها ستربك شركات الشحن ليس على المدى القصير بل على المدى الطويل، ما سيوثر سلباً على الاقتصاد العالمي، بل وسيحدث صدمةً جديدة وشيكة على شاكلة الصدمة التي شهدها هذا القطاع الحيوي إبان وباء كوفيد-19. (36) بينما تحذر التقارير الدولية بأنه إذا تصاعدت هجمات الحوثيين وأدت إلى تعطيل شديد في حركة الملاحة في البحر الأحمر، سيتعرض كل من أمن الطاقة العالمي وتجارة البضائع الجافة لضربة أخرى، خصوصاً في أوروبا، التي لا تزال تتعافى من التأثير الهائل للحرب الأوكرانية. (37)

ووفقاً لـ"إدارة معلومات الطاقة الأمريكية"، فإن العقوبات الغربية المفروضة على قطاع الطاقة الروسي دفعت أوروبا إلى استيراد المزيد من النفط من بعض المنتجين في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، تظهر بيانات شركة "كبلر" أن العراق صدّر ما معدله 743 ألف برميل يومياً إلى أوروبا عبر قناة السويس هذا العام، مقارنةً بـ629 ألف برميل خلال الفترة نفسها من العام الماضي. (38)، هذا ويشار أن تدفقات النفط عبر مضيق باب المندب تصل إلى حوالي 9% من إجمالي النفط المنقول بحرا (النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة) في العالم عام 2017. وانتقل حوالي 3.6 مليون برميل في اليوم شمالا نحو أوروبا، كم تدفق 2.6 مليون برميل في اليوم في الاتجاه المعاكس بشكل رئيسي إلى الأسواق الآسيوية مثل سنغافورة والصين والهند، كما يمر في مضيق باب المندب أكثر من 21 ألف قطعة بحرية سنويا أي حوالي 57 قطعة بحرية يوميا، وهو ما يشكل 12% من إجمالي التجارة العالمية. وبشكل خاص، يعد المضيق ذات أهمية بالغة لقناة السويس المصرية، فهو مكمل لها، وهذا ما يجعل مصر أبرز المتأثرين من التداعيات السلبية لتصعيد الحوثيين في البحر الأحمر. (39)

النتائج والتوصيات

- إعادة تقييم الأزمة اليمنية وإعطائها التوصيف الحقيقي، بأن لا تعد شأناً داخلياً بل التعامل مع الجماعة الحوثية كونها مهدداً دولياً خاصة للملاحة الدولية والتجارة العالمية.
- مراجعة كل المواقف السابقة التي تعاملت مع الأزمة اليمنية، مع التأكيد على أن اتفاق استكهولم كان خطأ غير مبرر أعطى الحديدة ومؤانئها للحوثيين بعد أن كانت القوات الحكومية على مقربة من استعادتها، وهو ما جعل الخطر اليوم يتفاقم في البحر الأحمر.
- التأكيد على أن تصنيف الجماعة الحوثية ليس مصطلحاً عادياً يتم استدعاؤه حين الطلب، بل يجب التعامل مع هذه الجماعة على هذا الأساس والعمل على إنقاذ الشعب اليمني من إرهابها، وليس فقط التعامل معها وفق ما يخص التهديدات التي تطال التجارة الدولية.
- دعم الحكومة اليمنية وجيشها الوطني بكل أنواع الدعم، لتوازي في البداية القوة الحوثية لتكون قوة ردع وصولاً إلى حماية الشعب اليمني ومصالحه والمصالح الدولية المرتبطة.
- تقوية الاقتصاد اليمني، وعدم التعامل معه كرديف لإجراءات الجماعة الحوثية التي أثبتت أن رفاهية اليمنيين لا تهمها كما لا تهمها استقرارهم وأمنهم.
- تركيز الاهتمام الدولي لابد أن يتركز على المؤسسات الشرعية وتمكينها من بسط يدها على أرا ضي وسواحل اليمن، واعتبار ذلك الخطوة الأولى لإرساء السلام.

المراجع

(1) منها خطاب ألقاه زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، حذّر قائلاً: "عيوننا مفتوحة من أجل الرصد الدائم والبحث عن أي سفينة إسرائيلية في البحر الأحمر، وباب المندب على وجه التحديد، وما يحاذي المياه الإقليمية اليمنية".
(2) من تقرير التداعيات الاقتصادية لتصعيد الحوثيين البحري سوث 24
(3) من تقرير التوابع الضارة للهجمات التي تُشن على سفن الشحن في البحر الأحمر
(4) تنامي المخاطر: مهام وتحديات عملية "أسبيدس" الأوروبية في البحر الأحمر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية نسرين الصباحى https://ecss.com.eg/43723/
(5) التداعيات الاقتصادية لتصعيد الحوثيين البحري
(6) التوابع الضارة للهجمات التي تُشن على سفن الشحن في البحر الأحمر
(7) علي الذهب.. ورقة تحليلية.. استهداف الحوثيين للمصالح الإسرائيلية في البحر الأحمر: الآفاق والتداعيات مركز الجزيرة للدراسات
(8) هدير أبو زيد.. انخراط متصاعد: دوافع وتداعيات تدخل الحوثيين في حرب غزة، المركز المصري للدراسات
(9) محمد علي ثامر وبتول دوغان عكاس.. (هجمات البحر الأحمر: التداعيات المحلية والإقليمية والدولية) مؤسسة كارنيغي
(10) المرجع نفسه
(11) نسرين الصباحي.. (تنامي المخاطر: مهام وتحديات عملية "أسبيدس" الأوروبية في البحر الأحمر) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
(12) علي الذهب.. تهديدات الحوثيين على جانبي مضيق باب المندب وتداعياتها العسكرية والأمنية.. مركز المخا للدراسات الاستراتيجية
(13) الحوثي: كل المصالح الأمريكية البريطانية "أهداف مشروعة لقواتنا"، الأناضول، 12 يناير 2024
(14) نرمين ناصر.. الفاعلون من دون الدول واستقرار الأمن البحري: الحوثيون نموذجًا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
(15) التصعيد في البحر الأحمر يضع اليمنيين بين الخوف والحذر https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1-

%D9%8A%D8%B6%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%
D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D9%81-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B0%D8%B1/a
-67798066

(16) التصعيد بالبحر الأحمر.. كيف انعكست آثاره على حياة اليمنيين؟ دويتشله الألماني

(17) من الصراع في البحر الأحمر يفاقم مأساة الملايين، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.

(18) (أزمة تتفاقَم في الظِّلال: كيف انعكس التصعيد في البحر الأحمر على اليمن، اقتصادياً وإنسانياً).. مركز الإمارات للسياسات

(19) المرجع نفسه

(20) (هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تتسبب في ارتفاع تكاليف الشحن) مركز صنعاء للدراسات

(21) خبير اقتصادي لـ "سبوتنيك": أزمة الملاحة في البحر الأحمر تنذر بكوارث إنسانية جديدة على اليمن

(22) (أزمة تتفاقَم في الظِّلال: كيف انعكس التصعيد في البحر الأحمر على اليمن، اقتصادياً وإنسانياً).. مركز الإمارات للسياسات

(23) افتخار عبده.. (أزمة البحر الأحمر...هل تؤثر على الاقتصاد اليمني والحياة المعيشية للمواطنين؟) يمن مونيتور.

(24) (تداعيات توترات "باب المندب" على اقتصاد اليمن "المأزوم") وكالة الأناضول

(25) اليمن ينهي عاماً من الحرب الاقتصادية بتطلعات لتحقيق السلام تراجع في تصدير النفط وانخفاض إيرادات الموانئ صحيفة الشرق الأوسط

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7
%D9%84%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/4
756311-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-
%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%8A-
%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8B-
%D9%85%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85

(26) المرجع السابق

(27) معاناة الصيادين في اليمن تزداد مع تصاعد الهجمات في البحر الأحمر، العربي الجديد

(28) أزمة البحر الأحمر...هل تؤثر على الاقتصاد اليمني والحياة المعيشية للمواطنين؟ (يمن مونيتور) https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/104774

(29) من تقرير أزمة تتفاقَم في الظِّلال: كيف انعكس التصعيد في البحر الأحمر على اليمن، اقتصادياً وإنسانياً؟، مركز الإمارات للسياسات

(30) "كارثة بيئية".. (ماذا نعرف عن الهجوم الحوثي على سفينة أدى إلى تسرب نفطي في البحر الأحمر بطول 18 ميلا؟) CNN

(31) حمدي عبدالرحمن.. (دبلوماسية الزوارق الحربية ومقاربات أمن البحر الأحمر).. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

(32) الصراع في البحر الأحمر يفاقم مأساة الملايين، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.

(33) هدير أبو زيد انخراط متصاعد: دوافع وتداعيات تدخل الحوثيين في حرب غزة، المركز المصري للدراسات

(34) (الصراع في البحر الأحمر يفاقم مأساة الملايين) مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

(35) (الصراع في البحر الأحمر يفاقم مأساة الملايين) مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

(36) محمد علي ثامر، وبتول دوغان عكاس (هجمات البحر الأحمر: التداعيات المحلية والإقليمية والدولية) مؤسسة كارنيغي

(37) نعوم ريدان (هجمات الحوثيين على السفن تؤثر على طرق التجارة في البحر الأحمر) معهد واشنطن

(38) المرجع نفسه

(39) عبدالله الشاذلي (التداعيات الاقتصادية لتصعيد الحوثيين البحري) سوث24

مركز البحر الأحمر
للدراسات السياسية والأمنية
Red Sea Center
for political and security studies